CC BY

التصحيحات النحوية للعكبريّ في كتابه "التبيان في إعراب القرآن"

سعد محمد أحمد *

تأريخ التقديم: 2020/4/6 تأريخ القبول: 2020/5/10

المستخلص:

إن تصحيحات العكبري النحوية هي تصحيحات مهمة في النحو العربي، ونفيسة لكونه إمام في النحو، فتناول هذا البحث تصحيحاته في إعراب القرآن الكريم، فبدأ بذكر المقدمة، ثم التمهيد إذ تناول به حياة العكبري وأهمية كتابه من بين كتب الإعراب، وتناول المبحث الأول تصحيحه لإعراب فيه خلاف نحوي وفيه سبعة مطالب، المطلب الأول: تناول اتصال الضميرين (الياء– نا) بـ (إنَ)، ثم المطلب الثاني: (نعت النعت)، والمطلب الثالث: (الاستثناء)، والمطلب الرابع: (النعت بالجملة)، والمطلب الخامس: حرف الجر (اللام)، والمطلب السادس: حرف الجر (إلى)، والمطلب السابع: حرف الجر (عن)، ثم تناول المبحث الثاني: تصحيحه لمشكل إعرابي وفيه خمسة مطالب، المطلب الأول: (الصفة والخبر)، والمطلب الثاني: (حذف الموصوف والاكتفاء بالصفة) ومعنى حرف الجر (من)، والمطلب الثالث: (البدل)، والمطلب الرابع: (الخبر جملة)، والمطلب الخامس: (حتى)، ثم ذكرنا أهم ما تمخض البحث عنه من نتائج.

الكلمات المفتاحيَّة: المنهج، النعوت، الخلاف، الاستقراء .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي أنزل على عبده الكتاب، ولم يجعل له عوجاً جاعل العربية لغة لأهل الجنة، والصلاة والسلام على أفصح العرب، سيدنا محمد (ﷺ).

أما بعد..

* استاذ مساعد/ قسم اللغة العربية/ كلية التربية الأَساسيَّة/ جامعة الموصل .

فقد أولى العلماء اللغة العربية اهتماماً بالغاً في جوانبها المتنوعة، منها النحو والبلاغة والصرف والسبب في ذلك هو نزول القرآن الكريم بلغته الفصيحة، وآياته المحكمة، ونظمه المعجز وأساليبه البليغة، الدافع الأول لبدء حركة الدرس اللغوي بجوانبه المتعددة، وقد اهتم العلماء في الكشف عن صياغة مفردات الكلام، وطرائق بناء تركيبه سعياً لإدراك معانيه العظيمة، وفهم مضامينه الجليلة. ومن هذا المنطلق كانت رغبتي أن يكون بحثي بدراسة كتاب يتناول إعراب آيات القرآن الكريم المعجزة فوقع اختياري على: (التصحيحات النحوية للعكبري في كتابه التبيان في إعراب القرآن)؛ لأن العكبري إمام في النحو وفي كثير من العلوم العقلية والنقلية فضلا عن أن كتابه يُعد من الكتب المعتبرة في إعراب القرآن الكريم، وآراءه مبثوثة في كُتب المعربين والمفسرين، وتعد تصحيحاته النحوية نفيسة غاية النفاسة لأنه عالم راسخ العلم، وتكمن أهميته في أنه يتناول مسائل خلافية في النحو فيبدي فيها تصحيحاً نحوياً، أو مسائل مشكلة في الإعراب فيزيل إشكالها ويصحح الوجه المعتبر فيه.

أما المنهج المتبع فهو استقراء كتاب التبيان في إعراب القرآن، واستخراج المسائل النحوية منها ثم تقسيمها إلى قسمين: مسائل خلافية بين النحاة ومسائل أُخرى ليست خلافية في النحو وإنما تخص المشكل الإعرابي، ففي كل مسألة أضع لها عنواناً ثم أوطىء للموضوع في النحو العربي، ثم أذكر الآية الكريمة التي ورد فيها التصحيح النحوي مثنياً بنقل نص العكبري بنصه واضعاً علامة تنصيص على قوله، ثم أعرض كلام العلماء من معربين ومفسرين، لأرى أكان العكبري متبعاً لغيره أم غير متبع، بل هو رأي شخصي انفرد به، وهل من جاء بعده تابعه على رأيه أو خالفه أو عقب على كلامه، محاولاً في ذلك أن أذكر الآراء والأقوال حسب وفيات أصحابها ليتسنى لنا نسبة كل قول إلى صاحبه الحقيقي، وتظهر لنا شخصية العكبري العلمية، ويقع البحث في تمهيد ومبحثين وخاتمة، فالتمهيد تناول حياة العكبري وأهمية كتاب التبيان في إعراب القرآن، ونبذة عن التصحيحات، وتناول المبحث الأول تصحيحاته لإعراب فيه خلاف نحوي، وفيه سبعة مطالب، المطلب الأول: تناول اتصال الضميرين (الياء– نا) بـ(إنَّ)، والمطلب الثاني: (نعت النعت)، والمطلب الثالث: الاستثناء، والمطلب الرابع: النعت بالجملة، والمطلب الخامس: حرف الجر (اللام)، والمطلب السادس: حرف الجر (إلى)، والمطلب

السابع: حرف الجر (عن)، ثم تناول المبحث الثاني: تصحيحه لمشكل إعرابي، وفيه خمسة مطالب، المطلب الأول: الصفة والخبر، والمطلب الثاني: حذف الموصوف والاكتفاء بالصفة ومعنى حرف الجر (من)، والمطلب الثالث: البدل، والمطلب الرابع: الخبر جملة والمطلب الخامس: (حتى)، ثم ذكرنا أهم ما تمخض البحث عنه من نتائج.

وقد أفدت في عملي هذا من مصادر كثيرة، أهمها: معاني القرآن للفراء (ت207هـ)، ومعاني القرآن للأخفش (ت 215هـ)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت311هـ)، وإعراب القرآن للنحاس (ت 338هـ)، وتفسير الكشاف للزمخشري (ت 532هـ)، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، والدر المصون للسمين الحلبي (ت 756هـ).

واخيراً أُقر بأن ما وجد من صواب فبتوفيق من الله صاحب الفضل والإحسان وما وجد من هفوات وتقصير فمن نفسي التي لا أبرئها من الخطأ، وحسبي أني ابتغيت وجه الله عز وجل فيما بحثت فيه وكتبت. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وتبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

التمهيد

حياته:

هو عبد الله بن الحسين العُكْبريُّ وكنيته أبو البقاء ، ولد سنة ثمانٍ وثلاثين وخمس مئة[1]، ومات سنة ست عشرة وست مئة[2]، ودفن في بغداد بباب حرب[3]،

(1) ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت 681هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1977م: 286/2.

(2) ينظر الكامل : ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد (ت 630هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري ط1 دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان 1417هـ– 1997م :357/12.

(3) ينظر الوفيات 286/2.

وتجمع المصادر على أنه ولد في بغداد وقضى حياته فيها[1]، وسبب تسميته بالعكبري هو نسبته إلى بلدة على نهر دجلة تبعد عشرة فراسخ عن بغداد واسمها عكبرى[2].

وأصابه الجدري في طفولته فأصيب بالعمى بسببه، وقد تزوج وكانت امرأته تقرأ له ورزق[3] بأولاد منهم أبو محمد عبد الرحمن[4]، وأبو عبد الله محمد وأبو نصر عبد العزيز، وكلهم قرأ عليه وقرأ له، فكان يقرأ بعيون الناس، وكان ثقة صدوقاً فيما ينقله و يحكيه، غزير الفضل متديناً، ورعاً صالحاً قليل الكلام[5]. وبرع العكبري في علوم كثيرة فقد كان إماماً في علوم القرآن وإماماً في الفقه واللغة والنحو والعروض والفرائض والحساب ومعرفة المذهب، وله فيها تصانيف عديدة[6]. وكان ذا منزلة سامية بين علماء عصره حتى ذكرت بعض المصادر أنه لم يبق في زمنه من يدانيه علماً وتحصيلاً[7].

وقال ابن خلكان: لم يكن في آخر عمره في عصره مثله في فنونه، وكان الغالب عليه علم النحو وصنف فيه مصنفات كثيرة"[8] منها كتاب اللباب في علل البناء والإعراب، وإعراب شرح الحماسة وإعراب الحديث، إلى جانب المختصرات والشروح

(1) ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة: ابو الحسن بن علي بن يوسف القفطي (ت624هـ)، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة 1371هـ- 1952م: 116/2.

(2) ينظر الوفيات 286/2.

(3) ينظر نكت الهميان في نكت العميان، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت 764هـ)، تحقيق: عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1428هـ2007م: 179، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكبري الدمشقي (ت 1089هـ)، تحقيق : محمود الأرناؤوط، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان 1406هـ-1986م : 67/5.

(4) ينظر طبقات النحاة واللغويين : ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد الأسدي (ت 851هـ)، النعمان- النجف 1973م/ 331.

(5) ينظر نكت الهميان 179.

(6) ينظر شذرات الذهب 69/5.

(7) ينظر وفيات الأعيان 286/2.

(8) وفيات الأعيان 386/2

كمختصر أصول ابن السراج، وشرح الإيضاح[1] وشرح اللمح، وشرح المفصل، إلى جانب شرح لامية العرب للشنفرى، واشتهر كتابه في إعراب القرآن وعكف الناس عليه، وأفاد منه المتأخرون إذ قال القفطي (ت 646هـ): "وله مصنفات حسان في إعراب القرآن وقراءاته"[2]. وأثنى على كتابه (التبيان في إعراب القرآن) الزركشي (ت794هـ)، إذ قال: "قد انتدب الناس لتأليف القرآن ومن أوضحها كتاب الحوفي ومن أحسنها كتاب المشكل وكتاب أبي البقاء العكبري وكتاب المنتجب الهمذاني وكتاب الزمخشري وابن عطية وتلاهم الشيخ أبو حيان"[3]. وتابع السيوطي (ت 911هـ) الزركشي في الثناء على كتاب إعراب القرآن إذ قال:" أفرده بالتصنيف خلائق منهم مكي وكتابه في المشكل خاصته والحوفي وهو أوضحها وأبو البقاء وهو أشهرها والسمين وهو أجلها"[4]. وأورد القنوجي (ت (ت 1307 هـ) أنه اشتهر في كتابه إعراب القرآن، وقد عكف الناس عليه وأفاد منه المتأخرون كالسفاقسي[5].

المبحث الأول : تصحيحه لإعراب فيه خلاف نحوي

المطلب الأول: اتصال الضميرين (الياء – نا) بـ (إنَّ):

يجوز دخول نون الوقاية على (إنَّ) إذا اتصل بها الضمير(ياء) المتكلم فعندئذٍ تكون (إنني) ويجوز أن يقال: (إنّي)، أي: تحذف (نون) من هذه النونات كراهية توالي الأمثال[6]، وفيه خلاف فمذهب أكثر البصريين والكوفيين أن المحذوف هو نون

(1) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط4، مطبعة المدني– القاهرة 1418هـ– 1997م : 77/3و88

(2) إنباه الرواة على أنباه النحاة: 117/2 .

(3) البرهان في علوم القرآن 301/1

(4) الإتقان في علوم القرآن 1219/4، وينظر بغية الوعاة، للسيوطي 370/2

(5) ينظر أبجد العلوم أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (ت 1307هـ)، ط1 دار ابن حزم 1423هـ– 2002م : 283/1

(6) ينظر شرح جمل الزجاجي، : ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الأشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن الشاغول، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة ، 1419هـ–1998م: 434/1

الوقاية، وذهبت طائفة من النحاة إلى أن المحذوف هو النون الثانية من (إنَّ) لأنها طرف، وقسم آخر ذهب إلى أن المحذوف هي الأولى لأنها ساكنة[1].

وعندما يدخل الضمير(نا) على (إنَّ) فيكون (إنّنا) ويجوز (إنّا) وفي حذف إحدى النونات خلاف، فقيل المحذوف هي الثانية، لأن (إنّ) عندما تخفف تحذف الثانية، وقيل الأولى، ولم يذكر أحد حذف النون الثالثة، لأنها اسم إلا ما نقله المرادي من أن بعض النحويين حكى المذاهب الثلاثة في(إنا) وهي المذكورة في (إنني) وصحح كون المحذوفة هي الثانية[2] .

قال تعالى: ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ﴾(البقرة 14)

قال أبو البقاء: "قوله (إنّا معكم)، الأصل : إننا فحذفت النون الوسطى على القول الصحيح، كما حذفت في(إنّ) إذا خففت، كقوله تعالى: ﴿ ﴾ (يس 32) و(معكم) ظرف قائم مقام الخبر، أي: كائنون معكم"[3].

وذكر الزجاج أن المحذوف من (إنا) هي النون الثانية من (إنّ)، لأن أصل (إنا) هو (إننا) وهي كقوله تعالى: ( ) طه: ٤٦، وحذفت هذه النون لتوالي النونات[4]، وذهب أبو جعفر النحاس إلى أن الأصل إننا وحذفت إحدى النونات لتوالي الأمثال[5] وقد وقد تابع السمين الحلبي أبا جعفر في أن أصل (إنا) هو إننا والحذف كان من إحدى

(1) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن ملك: الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز ط1 المكتبة العصرية، صيدا– بيروت 1436– 2005م: 101/1، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان 1427هـ– 2006م : 217/1 .

(2) ينظر توضيح المقاصد 101/1

(3) التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط2، دار الجيل بيروت، 1407هـ–1987م: 13/1 .

(4) ينظر معاني القرآن وإعرابه: أبو اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج (ت 311هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة 1424هـ– 2004م: 89/1 .

(5) ينظر إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (ت 338هـ)، تقديم الشيخ خالد العلي ط2 دار المعرفة – بيروت 1429هـ– 2008م: 191/1 .

نوني (إنّ)، لأنها اتصلت بـ (نا) فتوالت ثلاثة أمثال، ونقل قول أبي البقاء وترجيحه للخلاف[1].

والظاهر أن قول أبي البقاء راجح على غيره من الآراء،لأن حذف النون الثانية من (إنَّ) ثابت في القرآن الكريم وكلام العرب، وقد أفرد النحاة أحكاماً خاصة لـ(إنَّ) عندما تخفف .

قال تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ (البقرة 30)

قال أبو البقاء: "الأصل: إنني فحذفت النون الوسطى لا نون الوقاية، هذا هو الصحيح"[2].

لم يشر أكثر المفسرين والمعربين إلى هذه المسألة، إلا أن السمين الحلبي أورد أن أصل (إني) هو (إنني) وحذفت إحدى النونات لتوالي الأمثال، وفي حذف النون خلاف أهي نون الوقاية أو النون الوسطى، رأيان وصحح السمين أن يكون المحذوف النون الوسطى لا نون الوقاية[3].

ويبدو أن السمين الحلبي موافق لأبي البقاء في ترجيح حذف النون الوسطى، ورأيه هذا يدعم رأي أبي البقاء في ترجيحه لهذا الخلاف النحوي.

المطلب الثاني: نعت النعوت

هناك خلاف بين النحويين في جواز صفة الصفة، إذ أجاز سيبويه (ت 180هـ) أن توصف الصفة وذلك نحو: يا زيد الطويل ذو الحجة، إذ جعلت (ذو الحجة) صفة الطويل[4].

وتابعه في ذلك المبرد (ت 285هـ) ومثل لذلك بنحو: يا زيدُ العاقل ذو المال، فيكون (ذو المال) صفة لـ (العاقل) فإن كان صفة لـ(زيد) أو بدلاً من (زيد) فيكون

(1) ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت 756هـ) تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق، 1414هـ-1994م: 146/1 .

(2) التبيان في إعراب القرآن 586/1

(3) ينظر الدر المصون 259/1

(4) ينظر الكتاب : سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة 1408هـ-1988م : 193/2 .

النصب[1]. ولم يجز عدد من العلماء نعت النعوت، مثل: ابن بابشاذ (ت469هـ) والسهيلي (ت 581هـ) وابن قيم الجوزية (ت 751هـ)، ونسب إلى ابن جني (ت 393هـ)، ففي نحو: مررت برجل عاقل كريم فـ(كريم) نعت للرجل وليس للعاقل[2].

قال تعالى: ﴿ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ (البقرة 32)

قال أبو البقاء: "(الحكيم) خبر ثانٍ، أو صفة للعليم على قول من أجاز صفة الصفة وهو الصحيح، لأن هذه الصفة هي الموصوف في المعنى"[3].

ولم يشر أكثر المعربين والمفسرين إلى إعراب (الحكيم) في هذه الآية، إلا أن أبا حيان الأندلسي نصّ على أن (العليم والحكيم) صفتان[4]، ولعله ذهب مذهب من أجاز صفة الصفة، وقد ذكر السمين الحلبي ما أورده أبو البقاء من أنه يجوز أن يكون خبراً ثانياً وأن يكون صفة للعليم وزاد بأنهما بمعنى (فاعل)[5]. ويميل الباحث إلى جواز نعت النعوت، لأنه المنعوت في المعنى كما نص على ذلك أبو البقاء فضلاً عن أنه مذهب سيبويه شيخ النحاة ومذهب تلميذه المبرد وجماعة من النحاة.

المطلب الثالث: الاستثناء

(1) ينظر المقتضب: محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، وتحقيق: محمد بن عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د. ت): 219/4

(2) ينظر شرح المقدمة المحسبة : ابن بابشاد، طاهر بن أحمد (ت 469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم ط1، المطبعة العصرية، الكويت1977م: 416/2، ونتائج الفكر: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي(ت 581هـ)، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قاريونس، مطبعة الشرق، بيروت 1398هـ- 1978م: 208، وبدائع الفوائد: ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت 751هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، 1425هـ: 172/1 .

(3) ينظر التبيان في إعراب القرآن 70

(4) ينظر البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان 1413هـ- 1993م: 627/1

(5) ينظر الدر المصون 267/1

ويُعرف بأنه "هو المخرج بـ (إلا) أو إحدى أخواتها بشرط الإفادة، فإن كان بعضاً فمتصل وإلا فمنقطع يقدَر بـ(لكن)" [1].

وذهب جمهور البصريين إلى أن المستثنى لا يكون قدر المستثنى منه ولا أكثر ولكن يكون أقل من النصف[2]. وقيل يجوز أن يكون قدره أو أكثر منه، ومذهب جماعة من البصريين وبعض الكوفيين أنه يجوز أن يكون النصف فما دون[3]، كقوله تعالى: ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢ نِّصۡفَهُۥٓ ﴾ [4](المزمل2-3).

قال تعالى: ﴿ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک گ گ ﴾(الحجر 39-40).

قال أبو البقاء: "(إلا عبادك) استثناء من الجنس، وهل المستثنى أكثر من النصف أو أقل فيه اختلاف، والصحيح أنه أقل"[5].

وقد وافق المنتجب وأبو حيان أبا البقاء في أنه استثناء من الجنس[6]، وأورد المنتجب أن المستثنى فيه خلاف في كونه أكثر من النصف أو أقل، وتابع أبا البقاء في ترجيح كونه أقل من النصف[7]، وقد ذهب أبو البقاء العكبري مذهب جمهور البصريين في أن المستثنى أقل من النصف.

المطلب الرابع: النعت بالجملة

(1) همع الهوامع 184/2

(2) ينظر شرح جمل الزجاجي 384/2

(3) ينظر ارتشاف الضرب : أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت 745هـ) تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد والدكتور رمضان عبد التواب ط1 مكتبة الخانجي- القاهرة 1418هـ-1998م: 1500/3 .

(4) ينظر همع الهوامع 200/2

(5) التبيان في إعراب القرآن 781/2

(6) ينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: أبو يوسف المنتجب بن أبي العز بن رشد منتجب الدين الدين الهمذاني (ت 643هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، ط1، مكتبة دار الزمان للنشر، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية 1427- 2006م: 198/3، والبحر المحيط 442/5

(7) ينظر الكتاب الفريد 198/3

إن أولت الجملة بمفرد فهي تكون نكره ولذلك لا ينعت بها إلا النكرة، ولابد من جملة النعت أن يكون فيها ضمير يربطهما بالمنعوت[1]. وأورد ابن مالك (ت672 هـ) أن الاسم المعرف بـ(أل) الجنسية يجوز أن ينعت بالجملة لأن اللفظ معرفة، والمعنى نكرة[2]. ولم يجوزه أبو حيان الأندلسي[3]. وجملة الصفة لا يجوز أن تقترن بالواو خلافاً للزمخشري للزمخشري وفائدتها عنده لتوكيد اللصوق بالموصوف[4].

قال تعالى ﴿ ﴾ (الكهف 22).

قال أبو البقاء: "و(رابعهم) مبتدأ وكلبهم خبر. ولا يعمل اسم الفاعل هناك لأنه ماضٍ والجملة صفة لثلاثة، وليس حالاً، إذ لا عامل لها، لأن التقدير: هم ثلاثة و(هم) لا يعمل ولا يصح أن يقدر هؤلاء لأنها إشارة إلى حاضر، ولم يشيروا إلى حاضر، ولو كانت الواو هنا وفي الجملة التي بعدها لجاز في الجملة الأخيرة؛ لأن الجملة إذا وقعت صفة لنكرة جاز أن تدخلها الواو. وهذا هو الصحيح في إدخال الواو في (ثامنهم)، وقيل دخلت على أن ما بعدها مستأنف حق، وليس من جنس المقول برجم الظنون، وقد قيل غير هذا وليس بشيء"[5].

اختلف في الواو في (ثامنهم) فقيل هي: عاطفة وقيل: استئنافية وقيل: الواو دخلت على الصفة وقيل: واو الثمانية. وذهب الزجاج وابن النحاس إلى أن الواو هنا دخولها وخروجها واحد[6]، وفسر المنتجب الهمذاني قول أبي إسحاق بأنها عاطفة، لأن

(1) ينظر توضيح المقاصد 92/2

(2) ينظر شرح التسهيل(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد): ابن مالك محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الحياني الأندلسي (ت 672هـ)، وتحقيق: أحمد السيد أحمد علي، دار التوفيقية، القاهرة (د. ت): 197/3

(3) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب 1915/4

(4) ينظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض والدكتور فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، ط1، الرياض- المملكة العربية السعودية 1418هـ- 1998م: 667/2 .

(5) ينظر التبيان 842/2

(6) ينظر معاني القرآن وإعرابه 277/3، وإعراب القرآن للنحاس 540

الجملة إذا عطفت على جملة أُخرى وفي الجملة الثانية شيء يعود على الجملة الأولى فيجوز أن تذكر الواو ويجوز أن تحذف، أي: أنت مخير، والجملة فيها ضمير يعود إلى الجملة التي قبلها[1]. فجملة (وثامنهم كلبهم) معطوفة على جملة (هم سبعة) [2]. وبين أبو البركات ابن الأنباري (ت 577هـ) أن مذهب بعض النحويين أن قوله (رابعهم كلبهم) و (سادسهم كلبهم) في التقدير على حذف حرف العطف (الواو) أي: (ورابعهم كلبهم) و(سادسهم كلبهم) فحذفها واستدل على ذلك بقوله تعالى: (وثامنهم كلبهم)، فظهرت الواو التي كانت مقدرة في الجملتين، كقوله تعالى: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾ (البقرة 18)، والتقدير: صم وبكم وعمي، واستدل على صحة هذا التقدير بآية أُخرى هي قوله تعالى: (صم وبكم) [3]، وزاد مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) بأن الواو لو حذفت من (وثامنهم) لجاز، لأن وجود الضمير أغنى عن الواو[4].

وأورد أبو اسحاق والنحاس وغيرهما أنها استئنافية وتدل على تمام القصة وانقطاع الحكاية عنهم، فيكون المعنى أن الله عز وجل خبّر بما يقولون ثم بعد ذلك أتى بحقيقة الأمر فقال: وثامنهم كلبهم[5]. ومما يستدل على صحة ذلك أن الطبري (ت 311هـ) وغيره ذكروا الرواية عن ابن عباس (ﷺ) أن أصحاب الكهف سبعة وأنا من القليل الذين يعلمونهم[6]، و ذهب الزمخشري وتابعه المنتجب الهمذاني (ت 858هـ) والبقاعي إلى أن هذه الواو هي الداخلة على جملة الصفة وتفيد تأكيد لصوق الصفة بالموصوف[7]. وقال الزمخشري: "فإن قلت: فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة ولم

(1) ينظر الكتاب الفريد 324/3

(2) ينظر الدر المصون 468/7

(3) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 104/2

(4) ينظر مشكل إعراب القرآن 39/2

(5) ينظر معاني القرآن وإعرابه 277/3، وإعراب القرآن 540، والكتاب الفريد 324/3

(6) ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن 220/8، والكتاب الفريد 324/3

(7) ينظر الكشاف 667/2، والكتاب الفريد 324/3، ونظم الدرر في تناسب الآيات والسور : أبو بكر إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي البقاعي (ت 885هـ)، تحقيق: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1415هـ-1995م :460/4 .

دخلت عليها دون الأولين قلت: هي الواو التي دخلت على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو قولك: جاءني رجل ومعه رجل آخر، و مررت بزيد وفي يده سيف. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ (الحجر 4) وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على أن اتصافها بها أمر ثابت مستقر"[1]، ورد أبو الحيان الأندلسي ما ذهب إليه الزمخشري معللاً ذلك بأن أحداً من النحاة لم يقبله. وقد ناظر ابن خالويه (ت 370هـ) أبا علي الفارسي (ت 377هـ) وانكرها أبو علي[2].

وروى الثعلبي (ت 427هـ) عن أبي بكر بن عياش (ت 193هـ) راوي عاصم (ت 127هـ) أن لغة قريش في عددها تقول: ستة سبعة وثمانية تسعة فتدخل الواو في الثمانية، أي: أن العد ينتهي عند العرب إلى السبعة فاذا أرادوا الزيادة استأنفوا عدداً آخر بإدخال الواو عليه[3]. ومن ذهب إلى أن الواو هي واو الثمانية ذكر من ذلك قوله تعالى: ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ ﴾[4] [5] (التوبة 112) وقوله: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾(الزمر 73) قال الأصفهاني (ت 535هـ):" فشيء لا يعرفه النحويون وإنما هو من قول بعض المفسرين"[6]. واليه ذهب أبو حيان الأندلسي[1].

---

(1) ينظر الكشاف 667/2

(2) ينظر البحر المحيط 110/6

(3) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أبو اسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت 427هـ)، تحقيق: أبو محمد الطاهر بن عاشور ، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، 1422هـ–2002م: 258/8 ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب (ت 546هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ط1، دار الكتاب العلمية، بيروت– لبنان 1422–2001م: 101/3 .

(4) ينظر الجامع لأحكام القرآن، والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي (ت 671هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي ط1 مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان 1427هـ– 2007م :382/10 .

(5) ينظر الكشف والبيان عن تفسير القرآن 163/6

(6) إعراب القرآن : أبو القاسم، اسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي الأصبهاني الملقب بـ(قوام السنة) (ت 535هـ)، تقديم الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض– المملكة العربية السعودية 1415هـ–1995م : 212/1 .

المطلب الخامس: اللام

من معانيها الاختصاص، نحو: الجنة للمؤمنين، وقيل: هذا أصل معناها، وقيل: معناها العام هو الاستحقاق، نحو: النار للكافر، وقيل: أصل معناها الملك، نحو: المال لزيد. وقيل بأن الملك هو نوع من أنواع الاختصاص[2]. وتأتي لمعانٍ أُخرى عند الكوفيين منها معنى (على) إذ أجاز عدد من النحاة أن تأتي اللام بمعنى (على) [3] وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ بمعنى على الأذقان [4]. ولم يجز البصريون ذلك وإنما ذهبوا إلى التضمين في الفعل؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف أو على التأويل[5].

قال تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾(الإسراء 7).

قال أبو البقاء: "(وإن أسأتم فلها)، وقيل: اللام بمعنى (على) كقوله ﴿وَ وَ وِ﴾ (البقرة 286). وقيل: هي على بابها، وهو الصحيح، لأن اللام للاختصاص؛ والعامل مختص بجزاء عمله حسنة وسيئة"[6].

واختلف في معنى (اللام) في (لها)، إذ ذهب الطبري إلى أنها بمعنى (إلى) ويكون المعنى: إليها ترجع الإساءة[7]. ورجعها الزمخشري إلى أصل معناها وهو الاختصاص عنده ويكون المعنى: "الإحسان والإساءة كلاهما مختص بأنفسكم، لا يتعدى

---

(1) ينظر البحر المحيط 110/6

(2) ينظر الجنى الداني 96

(3) ينظر معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي الأخفش الأوسط (ت 215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411هـ- 1990م 395/2، وتأويل مشكل القرآن : أبو جعفر محمد بن حرير بن يزيد الطبري (ت 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر ط1 مؤسسة الرسالة 1420هـ- 2000م، 569، وجامع البيان 131/21

(4) ينظر شرح التسهيل 19/3

(5) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري، يوسف بن عبد الله (ت 761هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، ط1، بيروت- لبنان 1419هـ- 1999م : 132/1 .

(6) التبيان في إعراب القرآن 813/2 .

(7) ينظر جامع البيان 371/17

النفع والضرر إلى غيركم"[1]. وذكر السمين الحلبي الوجهين المتقدمين وعلل كون اللام على بابها ولم يأت بـ(على) لإفادة المقابلة في قوله (لأنفسكم) فأتى بها ازدواجاً[2].

والذي ذهب إليه الزمخشري وأبو البقاء هو الذي يطمئن إليه الباحث، لأنه متى أمكن حمل الحرف على أصل معناه مع صحة المعنى كان أولى.

المطلب السادس: إلى

تكون لانتهاء الغاية في الزمان والمكان وهو أصل معانيها، نحو: سرت من بغداد إلى الكوفة، فتكون الكوفة نهاية السير[3]، وأجاز الكوفيون والأخفش وكثير من البصريين مجيئها بمعنى (مع) كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[4](ال عمران 52).

قال تعالى: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾(المائدة 6)

قال أبو البقاء: "(إلى المرافق)، قيل: (إلى) بمعنى (مع) كقوله: ويزيدكم قوة إلى قوتكم وليس هذا المختار، والصحيح أنها على بابها، وأنها لانتهاء الغاية، وإنما وجب غسل المرافق بالسنة، وليس بينهما تناقض، لأن (إلى) تدل على انتهاء الفعل، ولا يتعرض بنفي المحدود إليه ولا بإثباته، ألا ترى أنك: إذا قلت: سرت إلى الكوفة فغير ممتنع أن تكون بلغت أول حدودها ولم تدخلها، وأن تكون دخلتها، فلو قام الدليل على أنك دخلتها لم يكن مناقضاً لقولك: سرت إلى الكوفة، فعلى هذا تكون (إلى) متعلقة (اغسلوا)، ويجوز أن تكون في موضع الحال وتتعلق بمحذوف والتقدير: وأيديكم مضافة إلى المرافق"[5].

بين الزجاج وأبو جعفر والطبري وغيرهم أنها لانتهاء الغاية[6]، وفيها خلاف من حيث إن ما بعدها لا يدخل فيما قبلها أو يدخل، أو لا تفيد دخول ولا خروج وإنما يدور

(1) ينظر الكشاف 608/2

(2) ينظر الدر المصون 316/7

(3) ينظر الجنى الداني: الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ط1 دار الكتب العلمية بيروت– لبنان 1314هـ– 1992م 385 .

(4) ينظر ارتشاف الضرب 1730/4، والجنى الداني 386

(5) ينظر التبيان في إعراب القرآن 421/1

(6) ينظر معاني القرآن بإعرابه 153/2، وجامع البيان 47/10، والكشاف 644/1

الدخول أو عدمه مع الدليل، وقيل: إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها دخل في الحكم وإلا فلا. وقيل: إن كان من غير جنس ما قبلها لم يدخل، وإن كان من جنسه فيحتمل الدخول وعدمه.

وأورد الطبري أن ما بعدها لا يدخل فيما قبلها وأما غسل المرفقين فهو من الندب[1]، وذهب الزمخشري إلى أنه لا دليل فيها على دخولٍ ولا خروج، فأمر الدخول والخروج مسألة تدور مع الدليل فحكموا بالغسل أخذاً بالاحتياط[2]، ويبن أبو حيان أن الأمر عندما يدور مع عدم القرينة ففيه خلاف ومذهب أكثر المحققين أنه غير داخلٍ، لأن أكثر كلام العرب هو عدم الدخول فعندما لا يوجد دليل على الدخول أو الخروج فيجب حمله على الأكثر من لسان العرب ومذهب جماعة أن ما بعد (إلى) داخل[3] ونسب السمين الحلبي إلى أبي العباس إن ما بعدها إن كان من جنس ما قبلها دخل، وإن لم يكن كذلك فلا يدخل، ونقل قولاً آخر بأن ما بعدها إن كان من جنس ما قبلها فإنه يحتمل الدخول وعدمه[4] ونقل الزجاج عن بعض أهل اللغة أنها بمعنى (مع) والمعنى: مع مع المرافق[5].

المطلب السابع: عن

تكون للمجاوزة، وهو أشهر معانيها، ولم يثبت لها البصريون غير هذا المعنى، نحو: رميت عن القوس[6]، وتأتي لمعانٍ أُخرى منها بمعنى (بعد)، نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ (الانشقاق 19)، أي: بعد طبق[7].

قال تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ (الانشقاق 19)

(1) ينظر جامع البيان 47/10

(2) ينظر الكشاف 644/1

(3) ينظر البحر المحيط 188/4

(4) ينظر الدر المصون 4/ 208 .

(5) ينظر معاني القرآن وإعرابه 153/2.

(6) ينظر الجنى الداني 245

(7) ينظر توضيح المقاصد 359/1

قال أبو البقاء: "و(عن) بمعنى (بعد)، والصحيح أنها على بابها، وهي صفة، أي: طبقاً حاصلاً عن طبق، أي: حالاً عن حالٍ، وقيل: جيلاً عن جيلٍ" [1].

أورد الفراء أن المعنى حالاً بعد حال[2]. وبين الزمخشري أنها على أصل معناها وهي للمجاوزة وأن المعنى: لتركبن طبقاً مجاوزين لطبق[3]. والوجه الثاني أنها بمعنى (بعد) وعندئذٍ تكون في محل نصب على الحال من فاعل (لتركبن)، ويجوز أن تكون صفة لـ(طبق)[4].

وما ذكره الفراء هو تفسير معنى، لأن (بعد) والمجاوزة متقاربة في المعنى هنا- والله أعلم وهذا لا يمنع أن يبقى الحرف على أصل معناه وهو المجاوزة في هذه الآية، ولا يحتاج إلى تأويل.

المبحث الثاني: تصحيحه لمشكل إعرابي

المطلب الأول: الصفة (النعت) والخبر

أولاً: الصفة (النعت)

تعرف الصفة بأنها: "التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به"[5]. وعرفها السيد الشريف الجرجاني (ت 816هـ) بأنها: "الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو: طويل وقصير وعاقل وأحمق وغيرها"[6].

---

(1) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1279/2

(2) ينظر معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن منظور الديلمي الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط1، الدار المصرية للتأليف والترجمة- مصر، 1980: 251/3، وجامع البيان 322/24، واعراب القرآن للنحاس 188/5

(3) ينظر الكشاف

(4) ينظر الدر المصون 740/1

(5) أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد (ت 761هـ)، 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت ، 1402هـ/1982م: 70/3، وينظر هع الهوامع 145/3

(6) التعريفات: الشريف الجرجاني، السيد أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحنفي (ت 816هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود ط3 دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان 2009م: 136 .

والنعت ينقسم قسمين: نعت حقيقي ونعت سببي، وسأذكر النعت الحقيقي دون النعت السببي، لأنه لم يذكر في هذا البحث شيء عنه، فالنعت الحقيقي مثل: عالم وظريف، وهو الذي يرفع ضمير المنعوت ويتبع المنعوت في أربعة من عشرة أمور ، واحد من وجوه الإعراب، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من التعريف والتنكير[1]. ومذهب البصريين أن النعت يكون دون المنعوت في التعريف أو مساوياً، وعند بعض المتأخرين أن كل معرفة توصف بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة[2].

ثانياً: الخبر: يحد بأنه: "الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويعبر مع المبتدأ كلاماً تاماً"[3]، وعرفه الثمانيني (ت442هـ) بأنه" ما أسندته إلى المبتدأ، وحدثت به عنه"[4].

وينقسم الخبر المفرد إلى جامد ومشتق، ومذهب البصريين أنه إن تضمن الجامد معنى المشتق تحمل الضمير، نحو: زيد أسد، أي: شجاع، وإن لم يتضمن معنى المشتق لم يتحمل الضمير، نحو: زيد أخوك، خلافاً للكوفيين في أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم: زيد أخوك هو[5].

ويقدر الضمير مع المشتق إذا لم يرفع ظاهراً، وكان جارياً مجرى الفعل مثل: زيد منطلق، والتقدير: هو، ولا يحمل شيئاً إذا لم يكن جارياً مجرى الفعل نحو: هذا مفتاح[6].

وفي تعدد الخبر خلاف بين النحاة، ذهب الجمهور إلى جواز ذلك، أي: أن يكون للمبتدأ خبران أو أكثر، نحو: هذا حلو حامض، وقوله تعالى[1]:﴿ ے ے ۓ

(1) ينظر شرح جمل الزجاجي 141/1-148، وشرح التسهيل 192/3

(2) ينظر ارتشاف الضرب 1912/4

(3) الأصول في النحو 62/1

(4) الفوائد والقواعد: عمر بن ثابت الثمانيني (ت 442هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة ط1 مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان 1424هـ- 2003م: 160 .

(5) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل عبدالله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري (ت 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع- القاهرة 1363هـ- 2004م: 1/1 .

(6) ينظر شرح ابن عقيل 167/1

ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﴾ (البروج 14-16)، ومنهم منع ذلك. وقيل: يجوز إن اتحدا في الإفراد والجملة، فالأول كما تقدم، والجملة نحو: زيد أبوه قائم أخوه خارج، ويمنع إن كان أحد الخبرين مفرداً والآخر جملة(2).

قال تعالى: ﴿ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ (الأعراف 105)

قال أبو البقاء: " وحقيق هاهنا على الصحيح صفة لرسول، أو خبر ثانٍ، كما تقول: أنا حقيق بكذا، أي: أحق. وقيل: المعنى على قراءة من شدد الياء أن يكون (حقيق) صفة لرسول وما بعده مبتدأ وخبر، أي: على قول الحق"(3)،

وأورد الطبري أن (حقيق) هي خبر لمبتدأ محذوف تقديره (أنا)، ويوجه معنى حرف الجر (على) بمعنى (الباء) كما يقال: رميت بالقوس وعلى القوس(4). وجعل الزمخشري الوجه الذي ذكره الطبري أوجه الوجوه(5). ويجوز أن يكون صفة لرسول فيكون الكلام قد تمَ عندها(6)، وذكر السمين الحلبي أنه يجوز أن يكون خبراً مقدما أي: (أن لا أقول) مبتدأ مؤخر ويجوز أيضاً أن يكون خبراً ثانياً، ويكون خبر(إنَّ) الأول عندئذٍ (رسول) (7).

المطلب الثاني: حذف الموصوف والاكتفاء بالصفة، ومعنى حرف الجر (من)

أولاً: حذف الموصوف والاكتفاء بالصفة

يجوز حذف الموصوف إذا عُلم واقامة الصفة مقامه، ويكثر ذلك في حالات،أولاً: إذا تقدم ذكره نحو: أعطني ماءً ولو بارداً، والتقدير: ولو ماءً بارداً، ثانياً: واختصاص

---

(1) ينظر المفصل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله: (ت 538هـ)، تحقيق: الدكتور علي بو ملجم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م/ 56، وهمع الهوامع 346/1

(2) ينظر همع الهوامع 346/1

(3) التبيان في إعراب القرآن 586/1

(4) ينظر جامع البيان 13/13

(5) ينظر الكشاف 377

(6) ينظر المحرر الوجيز 502/2

(7) ينظر الدر المصون 404/5

النعت، نحو: مررت بكاتب، والتقدير: مررن برجل كاتب[1]. ثالثاً: مصاحبة ما يعنيه، نحو قوله تعالى: ﴿ک ک ک گ گ گ﴾ (سبأ 10-11)، والتقدير: دروعاً سابغات. رابعاً: أن يجري النعت مجرى الأسماء، نحو: مررت بالفقيه أو القاضي، خامساً: أن يقصد العموم، نحو قوله تعالى: ﴿□ □ □ □﴾ (الأنعام 59)، سادساً: أن يشعر بالتعليل، نحو: أكرم العالم، وأهن الفاسق، سابعاً: أن تكون صفة لمكان أو زمان، نحو: جلست قريباً منك، وصحبتك طويلاً[2].

ويجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه بشرط كونه صالحاً لمباشرة العامل، وذلك لا يتأتى مع الجملة وشبهها إلا بشرط أن يكون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بـ(من)، ومثالها حكاية سيبويه: (ما منهما مات حتى رأيته يفعل كذا)، والتقدير: أحد مات، وقوله تعالى: ﴿ٻ ٻ ٻ ئا﴾ (الجن 11)، والتقدير: وقوم دون ذلك[3].

ثانياً: معنى حرف الجر(من)

1. ابتداء الغاية:

تفيد (من) معنى ابتداء الغاية في الأماكن باتفاق عند جمهور النحاة[4]، قال قال سيبويه: "وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا"[5].وتستعمل في الزمان عند الكوفيين[6]، كقوله تعالى: ﴿ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ﴾ (التوبة 108)، وروى الأخفش حكاية قول

(1) ينظر شرح جمل الزجاجي 1/167-169

(2) ينظر همع الهوامع 3/127

(3) ينظر توضيح المقاصد 2/102

(4) ينظر توضيح المقاصد 1/352

(5) الكتاب 4/224، وينظر الأصول في النحو 1/49

(6) ينظر جامع البيان 14/474، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت 577هـ)، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، ط1 المكتبة العصرية 1424هـ- 2003 م :1/345 .

العرب: من الآن إلى غد[1]. وهو متأول عند من منع ذلك، ويكون عندهم على حذف مضاف والتقدير: من تأسيس أول يوم[2].

2. الزائدة:

ولها حالتان:

الأولى: تفيد توكيد الاستغراق، وتدخل على النكرة المختصة بالنفي، أي: التي تفيد العموم، نحو: ما قام من أحد[3]، قال سيبويه: " وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة وذلك قولك ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً[4]".

الثانية: تفيد استغراق الجنس وهي تدخل على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: ما في الدار من رجل، وتفيد التنصيص على العموم، لأنه محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم ومحتمل لنفي واحد من هذا الجنس[5].

المطلب الثالث: البدل

أورد سيبويه مصطلح البدل إذ قال: " هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول[6]". وتابعه على ذلك النحاة[7] ومن أمثلة البدل:

1. بدل كل من كل: نحو، مررت برجلٍ زيد[8].
2. بدل بعض من كل: ضربت زيداً رأسه[1].

---

(1) ينظر معاني القرآن 11/1

(2) ينظر الجنى الداني 308

(3) ينظر مغني اللبيب 325/1

(4) ينظر الكتاب 225/4

(5) ينظر الجنى الداني 320

(6) ينظر الكتاب 86/3

(7) ينظر المقتضب 26/4، والأصول في النحو 46/2.

(8) ينظر المقتضب 26/4.

3. بدل اشتمال كقول الشاعر[2]:

فَمَا كان قَيْسٌ هُلْكُه هُلْكَ واحِدٍ ولكنَّهُ بُنيان قَوْمٍ تهدَّما

فـ (هلكه) بدل اشتمال من (قيس)[3].

ويجوز أن يأتي البدل ويعاد معه حرف الجر، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ (الأعراف 75)، فقوله (لمن) بدل من (للذين) وقد أعيد حرف الجر اللام مع البدل[4]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ ﴿٥١﴾ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ (الدخان 51-52)، فقوله (في جنات) بدل من (في مقام)[5].

قال تعالى: ﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ ﴾ (النور 43)

قال أبو البقاء: "وينزل من السماء (من) هاهنا لابتداء الغاية. فأما (من جبال) ففي (من) وجهان أحدهما: هي زائدة على رأي الأخفش. والثاني: ليست زائدة، وثم وجهان أحدهما: هي بدل من الأولى على إعادة الجار، والتقدير: وينزل من جبال السماء، أي : من جبال في السماء فعلى هذا يكون (من برد) زائدة عند قوم، وغير زائدة عند آخرين. والوجه الثاني: أن التقدير: شيئاً من جبال، فحذف الموصوف واكتفى بالصفة، وهذا الوجه هو الصحيح، لأن قوله تعالى: (فيها برد) يحوجك إلى مفعول يعود الضمير إليه فيكون التقدير: وينزل من جبال السماء جبالاً فيها برد وفي ذلك زيادة حذف وتقدير مستغنى عنه[6]".

---

(1) ينظر المقتضب 296/4، والاصول في النحو 46/2.

(2) معجم شواهد العربية: عبد السلام محمد هارون، ط1، مكتبة الخانجي، مصر 1392هـ- 1972م: 330/1.

(3) الكتاب 156/1

(4) ينظر شرح عيون الإعراب: أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت 479هـ)، تحقيق: الدكتور هنا جميل حداد ط1، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، 1406هـ- 1985م: 239.

(5) ينظر التبيان في إعراب القرآن 1149/2

(6) المصدر السابق 975/2

لم يشر الفراء إلى معنى (من) الأولى، في قوله: (من السماء)، إلا أنه أجاز أن يكون قوله (من جبال) على تقدير: أمثال جبال أو قدر جبال وهو جائز في العربية، وذلك نحو: عندي بيتان تبناً، والمراد: عندي قدر بيتين من التبن. وأخبر أنه سمع تفسير قوله (من جبال فيها من برد) أن (من) في (من برد) تسقط فيكون مثل: الآدمي من لحم ودم، فيكون المعنى: الآدمي لحم ودم، والجبال برد[1]. ونقل أبو حيان الأندلسي عن الفراء أن (من) في (من جبال فيها من برد) زائدتان والمعنى عنده: جبالاً فيها برد لا حصى فيها ولا حجر[2]. وذهب الأخفش إلى أن الثانية والثالثة زائدتان، والمعنى: ينزل من السماء جبالاً فيها برد[3]. وذهب الطبري والزجاج مذهب الفراء في أن الجبال في السماء من برد خلقة مخلوقة وهو كما يقول: جبال من طين، والقول الثاني يكون على معنى: ينزل من السماء قدر جبال وأمثالها من برد[4]. نقل أبو حيان عن الحوفي[5] (ت 430هـ) أن (من) (من) في (من السماء) لابتداء الغاية و(من) في (من جبال) هي للتبعيض وهي بدل من الأول وخطّأه أبو حيان، لأنه حينئذٍ يجب أن تكون(من) الثانية لابتداء الغاية أيضاً حتى تصح البديلة [6] ، ويرى مكي بن أبي طالب أن (من) الثانية زائدة والتقدير: وينزل من السماء جبالاً فيها من برد، أي: جبالاً من هذا النوع. ونقل قولاً أن من الثالثة (من برد) زائدة، والتقدير: وينزل من السماء من جبال فيها برد أي: ينزل من جبال في السماء برداً[7]، وقوله (من هذا النوع) بين أن (من) في (من برد) لبيان الجنس. وبدأ الزمخشري قوله أن (من) الأولى لابتداء الغاية والثانية للتبعيض والثالثة لبيان الجنس، وجوز أن

(1) ينظر معاني القرآن 256/2

(2) ينظر البحر المحيط 427/6

(3) ينظر معاني القرآن 276/1

(4) ينظر جامع البيان 337/17، ومعاني القرآن وإعرابه 49/4

(5) هو علي بن ابراهيم بن سعد الحوفي نحوي من علماء اللغة والتفسير من أهل الحوف بمصر من كتبه كتبه البرهان في تفسير القرآن والموضح في النحو. الأعلام خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي(ت 1396هـ) ط15 دار العلم للملايين 2002م : 250/4 .

(6) ينظر البحر المحيط 427/6

(7) ينظر مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام العراقية، مطبعة سليمان الأعظمي، بغداد 1395هـ- 1975م: 513 .

تكون (من) الأولى والثانية للابتداء والثالثة للتبعيض، والتقدير: أنه ينزل البرد من السماء من جبال فيها[1]. والتقدير على قوله الأول: أنه ينزل من السماء بعض جبال التي هي برد. وعلى قوله الثاني أن (من جبال) بدل من (من السماء) على إعادة الجار بدل اشتمال ويكون التقدير: وينزل بعض برد من السماء من جبالها[2]، أي من جبال في السماء، وقد ذهب أبو البركات بن الأنباري مذهب الزمخشري في قوله الأول أن (من) الأولى لابتداء الغاية وعلل ذلك بأن السماء هي ابتداء الإنزال، والثانية للتبعيض لأن البرد بعض الجبال التي في السماء وتكون في موضع المفعول به، والثالثة لبيان الجنس وعلله بأن جنس تلك الجبال هي جنس البرد، والتقدير: فيها شيء من برد، ونقل قولاً بأن (من) الثانية زائدة، والتقدير: وينزل من السماء جبالاً، ونقل أيضاً بأن (من) الثالثة زائدة والتقدير: فيها برد[3].

وقد شرح المنتجب الهمذاني معاني (من) في هذه الآية الكريمة، إذ بين أن (من) الأولى لابتداء الغاية والثانية ثلاثة اوجه أحدها: لابتداء الغاية فتكون بدلا على إعادة الجار والتقدير: وينزل من جبال السماء، وثانيها: للتبعيض ومفعول (ينزل) محذوف تقديره(شيئا)، وهذا من حذف الموصوف والاكتفاء بالصفة، والتقدير: وينزل من السماء شيئا من جبال. وثالثها: صلة (زائدة) والتقدير: وينزل برداً من السماء فيها. وفي (من) الثالثة ثلاثة أوجه أيضاً، أحدها لبيان الجنس، لأنها موضحة للجبال من نوع وجنس، أي: أي شيء هي. وثانيها: للتبعيض، والمعنى: فيها شيء من برد وثالثها: صلة (زائدة) وينزل برداً من السماء من جبال فيها أو ينزل من السماء من جبال فيها برد[4].

وزاد السمين الحلبي أن (من) الثانية والثالثة إذا كانتا زائدتين فيحتمل أن يكون المجرور بهما في محل نصب ويكون (برد) بدل كل من كل أو بعض من كل، والتقدير: وينزل من السماء جبالاً برداً أو يكون (جبال) في محل نصب مفعولا به لـ(ينزل) و (برد) في محل رفع على الابتداء وخبره (فيها). وذكر كلام أبي البقاء وردهُ إذ قال:" وقال أبو

(1) ينظر الكشاف 251/3

(2) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن 198/2

(3) ينظر الدر المصون 423/8

(4) ينظر الكتاب الفريد 664/4

البقاء: والوجه الثاني: أن التقدير: شيئاً من جبال، فحذف الموصوف واكتفى بالصفة. وهذا الوجه هو الصحيح؛ لأن قوله (فيها البرد) يحوجك إلى مفعول يعود الضمير إليه، فيكون تقديره: وينزل من جبال السماء جبالاً فيها برد. وفي ذلك زيادة حذف وتقدير مستغنى عنه. وفي كلامه نظر؛ لأن الضمير له شيء يعود عليه وهو السماء فلا حاجة إلى تقدير شيء آخر، لأنه مستغنى عنه وليس ثم مانع يمنع من عوده على السماء وتقدير مستغنى عنه. وينافي قوله: وهذا الوجه هو الصحيح"[1].

المطلب الرابع: الخبر الجملة

يجب في الجملة الواقعة خبراً أن تحتوي على ضمير يرجع إلى المبتدأ يطابقه، إلا إذا كانت الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى، فعندئذٍ لا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ[2]، نحو قول النبي محمد صلى الله عليه وسلم (أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله)[3]. وقد منع ابن الأنباري وقوع الجملة الطلبية خبراً[4]، وذهب ابن السراج إلى إضمار قول محذوف في نحو ذلك نحو: زيد اضربه، والتقدير: زيد أقول لك اضربه، وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معموله[5]، ونقل السيوطي أنه لا يجوز أن تكون الجملة الخبرية ندائية ولا مصدرة بـ(لكن أوبل أو حتى) وإن ذلك بإجماع النحاة[6]، والقول عند النحاة يطول وهو مبسوط في كتب النحو.

قال تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (النساء 168)

(1) ينظر الدر المصون 423/8

(2) ينظر المفصل 54

(3) رواه مالك في الموطأ: مالك بن أنس الأصبحي (ت 179هـ)، رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي (ت 244هـ)، تحقيق: الدكتور بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت (د. ت): حديث رقم 32 . 295/1

(4) ينظر ارتشاف الضرب 1115/3

(5) ينظر المصدر السابق، الموضع نفسه ولم أقف على قول ابن السراج في كتابه الأصول في النحو.

(6) ينظر همع الهوامع 315/1

قال أبو البقاء: " وفي خبر (الراسخون) وجهان: أحدهما (يؤمنون) وهو الصحيح والثاني: هو قوله (أولئك سنؤتيهم)" [1].

ذهب الفراء إلى أن جملة: (أولئك سنؤتيهم) هي خبر لـ (الراسخون) [2]، وبين أبو جعفر النحاس أن الخبر هو قوله (يؤمنون) [3]، ومَنْ جعل نصب (المقيمين) على المدح يكون الخبر قوله (يؤمنون) ولا يجوز أن يكون جملة (أولئك سنؤتيهم)، وعلله مكي بأن المدح لا يكون إلا بعد تمام الجملة[4]. وقد ضعّف أبو حيان الأندلسي جعل الخبر جملة (أولئك سنؤتيهم) معللاً ذلك بما ذكره مكي آنفاً، وجعل الخبر هو قوله (يؤمنون) [5].

والمختار من هذين الإعرابين هو ما صححه أبو البقاء للسبب الذي ذكره مكي وأبو حيان من أن النصب على المدح لا يكون إلا بعد تمام الكلام.

المطلب الخامس: حتى

ولها ثلاثة أوجه، الأول: حرف الجر ويفيد انتهاء الغاية مثل (إلى)، والثاني: تكون عاطفة، والثالث: تكون حرف ابتداء.

أما الأول فنحو: قام القوم حتى زيد، وفي هذا القسم يجوز أن تدخل على الفعل المضارع فينصب الفعل بـ(أن) مضمرة بعد (حتى)، نحو: سار القوم حتى يدخلوا المدينة. فتكون (حتى) حرف جر و(أن) المضمرة والفعل في تأويل مصدر مجرور بـ(حتى) [6]. والمعنى الثاني: تكون حرف عطف يعطف بها المفرد والجملة، نحو: قام القوم حتى قام زيد، ويشترط فيها أن يكون الثاني جزءاً من الأول، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، ويشترط أيضاً أن يكون المعطوف جزءاً من المعطوف أو مناسباً له، نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وأسرع القوم حتى حميرهم، ويشترط أن يكون الاسم المعطوف ظاهراً لا

(1) التبيان في إعراب القرآن 407/1

(2) ينظر إعراب القرآن 216

(3) ينظر معاني القرآن 107/1

(4) ينظر مشكل إعراب القرآن 212/1

(5) ينظر البحر المحيط 411/3

(6) ينظر رصف المباني في حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي(ت 702هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، ط3 ، دار القلم– دمشق 1423هـ– 2002 م: 182 .

مضمراً[1]. والمعنى الثالث: تكون حرف ابتداء تأتي بعدها الجملة الاسمية والفعلية وتكون عندئذٍ غير عاملة، نحو: قام القوم حتى يخرج عمرو. بالرفع وقام القوم حتى عمرو خارج[2].

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ﴾(آل عمران 152).

قال أبو البقاء: "(حتى) يتعلق بفعل محذوف تقديره: دام ذلك إلى وقت فشلكم، والصحيح أنها لا تتعلق في مثل هذا بشيء، وأنها ليست حرف جر، بل هي حرف تدخل على الجملة بمعنى (الغاية) كما تدخل الفاء والواو على الجمل، وجواب (إذا) محذوف تقديره: بان أمركم"[3].

وفي حتى قولان، أحدهما: حرف ابتداء، وثانيهما: حرف جر بمعنى (إلى) فقد ذهب الفراء إلى أنها حرف ابتداء وفي الكلام تقديم وتأخير والتقدير: "حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم". والواو زائدة[4]. ونُسب إلى أبي علي النحوي أن جواب(إذا) هو (صرفكم عنهم) و (ثم) زائدة والتقدير: "حتى إذا فشلتم وتنازعتم وعصيتم صرفكم عنهم"[5].

وقدر الجواب الزمخشري: "حتى إذا فشلتم منعكم نصره"[6]. وقدره ابن عطية: انهزمتم[7] وقد ضعّف أبو حيان الأندلسي القول في زيادة الواو و(ثم) وصحح أن يكون جواب (إذا) محذوفاً لدلالة المعنى عليه والتقدير: انقسمتم إلى قسمين، ويدل عليه ما بعد[8] (منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة)، وأورد الألوسي أن الجواب محذوف

(1) ينظر رصف المباني 180، ومغني البيب 147/1
(2) ينظر رصف المباني 180
(3) ينظر التبيان في إعراب القرآن 301/1
(4) ينظر معاني القرآن 238/1
(5) ينظر الجامع لأحكام القرآن 236/4
(6) ينظر الكشاف 454/1، والكتاب الفريد 148/2
(7) ينظر المحرر الوجيز 554/1
(8) ينظر البحر المحيط 85/3

وعليه البصريون[1]. ويحتمل أن تكون (حتى) حرف جر متعلقة بـ (صدقكم)، والمعنى: صدقكم الله وعده إلى وقت فشلكم[2]، وذكر أبو حيان الأندلسي أن (إذا) بمعنى (إذ) ولا تحتاج إلى جواب وتتعلق (حتى) بـ(تحسونهم)، والمعنى: تقتلونهم إلى هذا الوقت[3]، وقيل وقيل متعلقة بمحذوف دل عليه السياق، تقديره: دام لكم ذلك[4].

والذي يبدو أن (حتى) حرف ابتداء، وقد دخلت عليه جملة الشرط المقدرة بـ (إذا) وجواب الشرط محذوف، وتقديره يحتمل أن يكون (منعكم نصره أو انهزمتم أو بان أمركم، أو انقسمتم إلى قسمين)، وكلها متقاربة والله أعلم، ويقوي هذا الوجه أن البصريين ذهبوا إلى ذلك كما نقله الآلوسي.

الخاتمة:

1. تبين أن تصحيحات العكبري أكثرها في الخلاف النحوي إذ بلغت الآيات التي تحدث عنها في الخلاف النحوي ثماني آيات والآيات التي تحدث عنها في المشكل الإعرابي أربع آيات، مما يبين أن العكبري عالم له معرفة واسعة في الخلاف النحوي وله آراء معتبرة في ترجيح رأي على آخر.
2. ومن التتبع لآراء العكبري في المسائل الخلافية يظهر لنا أنه يذهب مذهب سيبويه والبصريين في معظم المسائل التي عرفها باستثناء مسألة واحدة يميل بها إلى مذهب الزمخشري، إذ أجاز أن تدخل الواو على جملة الصفة وهذا خلاف لمذهب النحاة فيها.
3. يفصل في المسائل التي فيها مشكل إعرابي أو أن اللفظ يحتمل أكثر من وجه فيصحح أحد الوجوه مما يدل على أنه عالم محقق في المسائل النحوية بحيث لا يفوته الراجح من الإعراب.
4. إن تصحيحه في المسائل الخلافية لم يذكرها في كتابه التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ولا في كتابه مسائل خلافية في النحو، ولم يذكرها أيضاً ابن

(1) ينظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي الالوسي (ت 1270هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان 1421هـ–2000م: 90/4 .

(2) ينظر الكشاف 454/1، والكتاب الفريد 148/2

(3) ينظر البحر المحيط 85/3

(4) ينظر الدر المصون 436/3

الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، مما يضيف مسائل خلافية في النحو لم تذكر في كتب الخلاف ، وهذا يزيد المسائل الخلافية في النحو ثراءً إلى المسائل المذكورة مما يدل على أنه عالم مطلع على المسائل الخلافية.

References

1. "Al-Bahr Al-Muhit Fi Tafsir Al-Quran" by Abu Hayyan Al-Andalusi, Muhammad bin Yusuf, edited by Adel Ahmad Abdul Mawjud and Ali Muhammad Muawad. Published by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 1413 AH (1993 CE), page 1/627.

2. "Al-Kashaf 'An Haqaiq Ghawamid Al-Tanzeel wa 'Uyun Al-Iqawil Fi Wujuh Al-Tawil" by Mahmoud bin Omar Al-Zamakhshari (d. 538 AH), edited by Sheikh Adel Ahmad Abdul Mawjud, Sheikh Ali Muhammad Muawad, and Dr. Fathi Abdul Rahman Ahmed Hajazi. Published by Riyadh, Saudi Arabia, 1418 AH (1998 CE), page 2/667.

3. "Al-Kashaf" 2/667, "Al-Kitab Al-Farid" 3/324, "Nathm Al-Durar Fi Tansib Al-Ayat wa Al-Sur" by Abu Bakr Ibrahim bin Umar bin Hassan Al-Rabati Al-Baqai (d. 885 AH), edited by Abdul Razzaq Ghalib Al-Mahdi. Published by Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon Al-Kashf wal Bayan 'an Tafsir al-Quran: By Abu Ishaq Ahmad ibn Muhammad ibn Ibrahim al-Tha'labi (d. 427 AH), Edited by Abu Muhammad al-Tahir ibn 'Ashur, 1st Edition, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1422 AH - 2002 AD, Page 8/258.

4. "Al-Kitab Al-Farid Fi I'rab Al-Quran Al-Majeed" by Abu Yusuf Al-Muntajab bin Abi Al-Az bin Rashed Muntajab Al-Din Al-Hamadhani (d. 643 AH), edited by Muhammad Nazam Al-Din Al-Fatih. Published by Maktabat Dar Al-Zaman Lil Nashr, Al-Madinah Al-Munawwarah, Saudi Arabia, 1427 AH (2006 CE), page 3/198. "Al-Bahr Al-Muhit" 5/442.

5. "Al-Kitab" by Sibawayh, Abu Bishr 'Amr bin 'Uthman (d. 180 AH), edited by Abdul Salam Muhammad Harun. Published by Maktabat Al-Khanji, Cairo, 1408 AH (1988 CE), page 2/193.

6. "Al-Muqtadab" by Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by Muhammad bin Abdul Khaliq Adhima. Published by Alam Al-Kutub, Beirut (date not specified), page 4/219.

7. "Irtishaf Al-Darb" by Abu Hayyan Al-Andalusi, Muhammad bin Yusuf (d. 745 AH), edited by Dr. Rajab Othman Muhammad and Dr. Ramadan Abdul Tawab. Published by Maktabat Al-Khanji, Cairo, 1418 AH (1998 CE), page 3/1500.

8. "Sharh Al-Muqaddimah Al-Muhsabah" by Ibn Babshad, Tahir bin Ahmad (d. 469 AH), edited by Khaled Abdul Kareem, published by Al-Matba'ah Al-Asriyyah, Kuwait, 1977 CE, page 2/416. "Nata'ij Al-Fikr" by Abu Al-Qasim Abdul Rahman bin Abdullah Al-Sahili (d. 581 AH), edited by Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, published by Manshurat Jamiat Qarawiyun, Dar Al-Sharq, Beirut, 1398 AH (1978 CE), page 208. "Bada'i Al-Fawa'id" by Ibn Al-Qayyim Al-Jawziyya, Abu Abdullah Muhammad bin Abi Bakr (d. 751 AH), edited by Ali bin Muhammad Al-Umran, published by Dar Alam Al-Fawa'id, Makkah, 1425 AH, page 1/172.

9. "Sharh Al-Tasheel" (Tasheel Al-Fawa'id wa Takmeel Al-Maqasid) by Ibn Malik, Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Tai Al-Hayani Al-Andalusi (d. 672 AH), edited by Ahmad Sayed Ahmad Ali. Published by Dar Al-Tawfiqiyya, Cairo (date not specified), page 3/197.

10. Abjad al-Ulum, Abu al-Tayyib Muhammad Siddiq Khan bin Hasan bin Ali ibn Lutf Allah al-Husayni al-Bukhari al-Qanuji (d. 1307 AH), Vol. 1, Dar Ibn Hazm, 1423 AH - 2002: 1/283.

11. Abu Al-Qasim, Isma'il ibn Muhammad ibn Al-Fadl Al-Qarshi, known as (Qawam al-Sunnah) (d. 535 AH), Introduction by Dr.

Faizah bint Omar Al-Muayyad, King Fahd National Library, Riyadh, Saudi Arabia, 1415 AH - 1995 AD, Page 1/212.

12. Al-Dur Al-Masun Fi 'Ulum Al-Kitab Al-Maknun" by Ahmad bin Yusuf Al-Samini Al-Halabi (d. 756 AH), edited by Dr. Ahmad Muhammad Al-Kharrat. Published by Dar Al-Qalam, Damascus, 1414 AH (1994 CE), page 1/146.

13. Al-Fawaid wal Qawa'id: By Umar ibn Thabit al-Thamani (d. 442 AH), Study and Editing by Dr. Abd al-Wahhab Mahmoud al-Khalah, 1st Edition, Maktabat al-Risalah, Beirut, Lebanon, 1424 AH - 2003 AD, Page 160.

14. Al-Jami' li Ahkam al-Quran, wal Mubin lima Tadammanahu min al-Sunnah wa Ay al-Quran: By Abu Abdullah Muhammad ibn Abi Bakr al-Qurtubi (d. 671 AH), Edited by Dr. Abdullah bin Abdulmohsen Al-Turki, 1st Edition, Maktabat al-Risalah, Beirut, Lebanon, 1427 AH - 2007 AD, Page 10/382.

15. Al-Jannat al-Dani: By Al-Hasan ibn Qasim al-Muradi (d. 749 AH), Edited by Fakhr al-Din Qabawa, 1st Edition, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1314 AH - 1992 AD, Page 385.

16. Al-Mufassal: By Abu al-Qasim Mahmud ibn Amr ibn Ahmad al-Zamakhshari, Jar Allah (d. 538 AH), Edited by Dr. Ali Boumaljim, 1st Edition, Maktabat al-Hilal, Beirut, 1993 AD, Page 56. Also, refer to Hama' al-Hawamish 1/346.

17. Al-Sharif al-Jarhani, Sayyid Abu al-Hasan Ali ibn Muhammad ibn Ali al-Hanafi (d. 816 AH), Edited by Muhammad Basel Ayyun al-Sud, 3rd Edition, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 2009 AD, Page 136.

18. Al-Tibyan fi I'rab al-Quran: Abu al-Baqaa Abdullah ibn al-Hussein (d. 616 AH), edited by Ali Muhammad al-Bajawi, Vol. 2, Dar al-Jeel, Beirut, 1407 AH - 1987: 1/13.

19. Anbaha al-Ruwat on Anbah al-Nuhat: Abu al-Hasan ibn Ali ibn Yusuf al-Qifti (d. 624 AH), edited by Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, 1371 AH - 1952: 2/116.

20. Awadh al-Masalik: By Ibn Hisham al-Ansari, Abu Muhammad Abdullah Jamal al-Din ibn Yusuf ibn Ahmad (d. 761 AH), Edited by Muhammad Muhi al-Din Abd al-Hamid, Al-Maktabah al-'Asriyah, Sidon-Beirut, 1402 AH/1982 AD, Page 3/70. Refer to Hay'at al-Hawamish 3/145.

21. Deaths of Notables and News of Contemporary Figures: Abu al-Abbas Ahmad ibn Muhammad ibn Abi Bakr ibn Khallikan (d. 681 AH), edited by Dr. Ihsan Abbas, Dar Sader, Beirut, 1977: 2/286.

22. Ibn al-Athir, Abu al-Hasan Ali ibn Abi al-Karam Muhammad ibn Muhammad (d. 630 AH), edited by Omar Abdul Salam Tadmori, Vol. 1, Dar Al-Kutub Al-Arabi, Beirut - Lebanon, 1417 AH - 1997: 12/357.

23. Jami' al-Bayan 14/474, and Al-Insaaf fi Masa'il al-Khilaf Bayna al-Nahwiyyin al-Basriyyin wa al-Kufiyyin: By Ibn al-Anbari, Abdul Rahman ibn Muhammad ibn Ubayd Allah al-Ansari (d. 577 AH), Edited by Dr. Ramadan Abd al-Tawab, 1st Edition, Maktabat al-'Asriyah, 1424 AH - 2003 AD, Page 1/345.

24. Ma'ani al-Quran: By Abu al-Hasan Sa'id ibn Mus'adah al-Balkhi al-Majashi al-Akhfash al-Awsat (d. 215 AH), Edited by Dr. Huda Mahmoud Qura'ah, 1st Edition, Maktabat al-Khanji, Cairo, 1411 AH - 1990 AD, Page 2/395. Also, Ta'wil Mushkil al-Quran: By Abu Ja'far Muhammad ibn Harir ibn Yazid al-Tabari (d. 310 AH), Edited by Ahmed Muhammad Shakir, 1st Edition, Maktabat al-Risalah, 1420 AH - 2000 AD, Page 569. Additionally, Jami' al-Bayan 21/131.

25. Ma'ani al-Quran: By Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad ibn Mundhir al-Dilami al-Farra' (d. 207 AH), Edited by Ahmed Yusuf al-Najati, Muhammad Ali al-Najjar, and Abdul Fattah Ismail

Shalabi, 1st Edition, Egyptian Dar al-Tale'ah wa al-Tarjamah, 1980, Page 3/251. Also, Jami' al-Bayan 24/322, and I'rab al-Quran by al-Nahhas 5/188.

26. Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib: By Ibn Hisham al-Ansari, Yusuf ibn Abdullah (d. 761 AH), Edited by Burkat Yusuf Hiboud, 1st Edition, Beirut, Lebanon, 1419 AH - 1999 AD, Page 1/132.

27. Mushkil I'rab al-Quran: By Maki ibn Abi Talib al-Qaysi (d. 437 AH), Edited by Hatim Salah al-Dhamin, Publications of the Iraqi Ministry of Information, Suleiman al-Athami Press, Baghdad, 1395 AH - 1975 AD, Page 513.

28. Nukat al-Humyan fi Nukat al-Amiyan, Salah al-Din Khalil ibn Aibak al-Sufadi (d. 764 AH), edited by Abdul Qadir Atta, Vol. 1, Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon, 1428 AH - 2007: 179. Also, Shazarat al-Dhahab fi Akhbar Man Dhahab, Abdul Hai ibn Ahmad ibn Muhammad ibn al-Imad al-Akbari al-Dimashqi (d. 1089 AH), edited by Mahmoud al-Arnaout, Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon, 1406 AH - 1986: 5/67.

29. Rusf al-Mabani fi Huruf al-Ma'ani: By Ahmad ibn Abdul Nur al-Maliki (d. 702 AH), Edited by Dr. Ahmad Muhammad al-Kharat, 3rd Edition, Dar al-Qalam, Damascus, 1423 AH - 2002 AD, Page 182.

30. Ru'uh al-Ma'ani fi Tafsir al-Quran al-'Adhim wa al-Sab' al-Mathani: By Abu al-Fadl Shahab al-Din Sayyid Mahmoud al-Baghdadi al-Aloosi (d. 1270 AH), Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1421 AH - 2000 AD, Page 4/90.

31. Sharh Ibn 'Aqil 'ala Alfiah Ibn Malik: By Ibn 'Aqil Abdullah ibn 'Aqil al-'Uqayli al-Hamdani al-Misri (d. 769 AH), Edited by Muhammad Muhi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Tala'ih, Cairo, 1363 AH - 2004 AD, Page 1/1.

32. Sharh Jumal al-Zajjaji: Ibn 'Asfur, Abu al-Hasan Ali ibn Mu'min ibn Muhammad ibn Ali al-Ashbili (d. 669 AH), edited by

Muhammad Abdul Rahman al-Shaghoul, al-Maktabah al-Azhariyyah lil-Turath, Cairo, 1419 AH - 1998: 1/434.

33. Sharh 'Uyun al-I'rab: By Abu al-Hasan Ali ibn Fadl al-Majashi al-Mujashi (d. 479 AH), Edited by Dr. Hana Jamil Haddad, 1st Edition, Maktabat al-Manar, Zarqa, Jordan, 1406 AH - 1985 AD, Page 239.

34. Shu'ahid al-'Arabiyah: By Abdul Salam Muhammad Harun, 1st Edition, Maktabat al-Khanji, Egypt, 1392 AH - 1972 AD, Page 1/330.

35. Tabaqat al-Nahwiyin wal-Lughawiyin: Ibn Qadi Shahbah, Abu Bakr ibn Ahmad ibn Muhammad al-Asadi (d. 851 AH), al-Nu'man - al-Najaf, 1973: 331.

36. Tawdih al-Maqasid wal-Masalik bi Sharh Alfiyyah ibn Malik: Al-Hasan ibn Qasim al-Muradi (d. 749 AH), edited by Ahmed Muhammad 'Azuz, Vol. 1, al-Maktabah al-'Asriyyah, Sidon - Beirut, 1436 - 2005: 1/101. Also, Hum' al-Hawamish fi Sharh Jami' al-Jawami: Abd al-Rahman ibn Abi Bakr al-Suyuti (d. 911 AH), edited by Ahmed Shams al-Din, Vol. 2, Dar al-Kutub al-Ilmiyah, Beirut, Lebanon, 1427 AH - 2006: 1/217.

37. Yanthur I'rab al-Quran: Abu Jafar Ahmad ibn Muhammad ibn Ismail al-Nahhas (d. 338 AH), introduction by Sheikh Khalid al-Ali, Vol. 2, Dar al-Ma'arif - Beirut, 1429 AH - 2008: 1/191.

Grammar corrections for al-Akbari in his book "The statement in the interpretation of the Koran"

Saad Muhammad Ahmad*

Abstract

Al-Akbari's grammatical corrections are important corrections in the Arabic grammar, and worthy of being an imam in grammar. This research dealt with his corrections in the interpretation of the Holy Quran. He began by mentioning the introduction and then addressing the preamble and the importance of his book among the books of expression. The third requirement: (the exception), the fourth requirement (the sentence in bulk), and the fifth requirement: the trajectory (the non-denominator) And the sixth requirement: the letter (to) and the seventh demand the letter of the draft (about), and then dealt with the second section: corrected for The second requirement: (delete the prescribed and suffice with the description) and the meaning of the letter of traction (of) and the third requirement: (the allowance) and the fourth requirement: (the news sentence) and the fifth requirement: (up), then We mentioned the most important results of the search.

Keywords: method, adjectives, controversy, induction.

* **Asst.Prof./ Department of Arabic Language/ College of Education for Human Sciences/ University of Mosul.**